E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧١
Issue 71

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول / ٢٠٢٢
Oct. - Nov. - Dec. / 2022

قضايا سياسية

العدد ٧١

٢٠٢٢

طبع في
الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الصين و إدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام 2011 م.م إياد مالك عبد المجيد أ.م.د عبد القادر دندن	1_ 12
2	ادارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط الباحث جمعة عادل علي فيحان	13_27
3	المقومات الجغرافية والسكانية وتأثيرها في قوة روسيا الاتحادية الباحثة حنين إبراهيم عبدالله ا.م.د احسان عدنان عبدالله	28_36
4	التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط دموع قاسم كريم أ.م.د باقر جواد كاظم	37_49
5	صنع السياسة العامة في العراق بعد العام 2005 الباحث داخل عبد الحمزه هنين أ. د. فراس عبد الكريم البياتي	50_ 65
6	حراك تشرين الاجتماعي في لبنان وأثاره على الاستقرار وهشاشة الدولة م. م . سالي سعد محمد أ.د. أحمد عبد الله ناهي	66 _ 75
7	مرتكزات القوة الناعمة الإيرانية علياء حميد خيون أ.م.د نور عبدالاله عجرش	76_84
8	التكنولوجيا الخضراء وأهمية اعتمادها كسياسة عامة في العراق م.م علي عبد الرزاق شنشول	85_ 96
9	الحوار الوطني وتحويل النزاع في السودان بعد عام 2022 م.م. مصطفى صادق عواد	97_114
10	المعايير الدولية للحكم الصالح د. محمد عامر حسن	115 _ 126
11	الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة أ.م.د الاء طالب خلف الباحث: محمد عبدالعزيز مقداد	127_138
12	الارهاب السيبراني وأثره على الأمن القومي "العراق إنموذجاً" م.م قمر ثامر صبري	139_ 147
13	التوصيف الجيواستراتيجي لدول شبه القارة الهندية م.م. نسرين سمير جبار	148_ 161
14	انعكاسات تطوير القوى الكبرى لأجيال الحروب الجديدة على العلاقات الدولية م.م نظير سامي عبد الواحد أ.م.د. عباس سعدون رفعت	162_ 171
15	دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي الباحثة: نهى مثنى نجم الدين أ.د. محمد ياس خضير	172_188
16	مكافحة الفساد وآليات معالجته في العراق م.م سارة عبد زاير	189_ 204
17	جهاز مكافحة الارهاب ودوره في تحقيق الامن المستدام ودور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام في العراق م.م ضحى فيصل علي	205_217

18	الرقابة على اللامركزية الادارية في العراق بعد عام 2003 م.م عفاف ظافر هادي	232_218
19	السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر بعد عام 2011 م.م علياء محمد طارش	250_233
20	التنمية السياسيَّة في العراق مابعد عام 2003 م. م. محمد مجيد حسين	267_251
21	تجربة اقليم كردستان العراق التنموية م.م أسامة محمد صاحب	277_268
22	معضلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط " دراسة في مضامين مكافحة الارهاب " م. م ليث علاء خضير	297_278
23	تطور الحرب الروسية الاوكرانية و أنعكاساتها على القارة الافريقية (نماذج مختارة) م.م. مناسك عبد الوهاب حكمت	314_298
24	معادلات الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو السلام م.م نبأ إحسان شريف	330_315
25	تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005 م.م نور مشتاق حسن	345_331
26	دور النظم الادارية في السياسة المحلية (دراسة حالة العراق) م. م. نور موفق عبد الغني	361_346
27	سياسة تركيا الخارجية في ليبيا وتحدياتها (2011_ 2021) م.م هبه حميد شمخي الكناني	381-262
28	أثر الثقافة السياسية للأحزاب الكردية على الهوية الوطنية وانعكاساتها على بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي 2003 م.م هدى عبد الحسين فياض	396-382
29	تطور الحروب واثرها على الامن الوطني للدول (الحرب الهجينة انموذجا) م.م. هناء رحيم زيدان	411-397
30	أثر الفساد السياسي على الأنتخابات بعد عام 2003 (أنتخابات 2021 أنموذجاً) م.م. هند احمد عبد	425-412
31	توحيد السياسات في المؤسسات الحكومية بعد العام (2014) في العراق (الذكاء الاصطناعي أنموذجاً) م.م. هند شاكر محمود	438-426
32	الصين ومستقبل الصراع في بحر الصين الجنوبي م.م حسين حسن عزيز أ.د هيثم كريم صيوان	455-439
33	الحزب الشيوعي الصيني في العصر الجديد م.م منار شاكر محمود	473-456

تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005

Challenges of women's electoral participation in Iraq after 2005

م.م نور مشتاق حسن*

Noor Mushtaq Hasan

- **الملخص :**

ان للمرأة أهمية محورية في الجانب الانتخابية، سواء على نطاق الترشيح والانتخاب،فهي تمثل موردا بشريا هاما تتوقف عليه الكثير من الخطط والبرامج وان أي اهمال لها يعني اهمال لنصف المجتمع، اذ يحتاج العراق الى دور المرأة في كل المجالات لتعدد أدوارها التي تقوم بها، ويكمن أهمية دور المرأة في المجتمع العراقي بكونه موضوع حيوي، وذلك لاعتبار المرأة جزءا مهما من المجتمع فعزلهن يضعف من فكرة المساواة، وان تطبيق المساواة والعدالة قانونيا وسياسيا واجتماعيا لا يثمر بفوائد إيجابية للمرأة فحسب، بل يعود الى تطور البلاد، فالتحول الديمقراطي للنظام السياسي والمجتمع لا يمكن ان يتحقق الا ان خلال مساهمة المرأة وتفعيل دورها انتخابيا ومشاركتها الفاعلة في مختلف الجوانب.

- **الكلمات المفتاحية :** المرأة ، مشاركة ، انتخابات ، تمكين

- **Abstract**

Women have a pivotal importance in the electoral aspect, both in terms of candidacy and election, as they represent an important human resource on which many plans and programs depend. The importance of the role of women in Iraqi society as a vital subject, because women are considered an important part of society, as their isolation weakens the idea of equality. It can only be achieved through women's participation, activating their electoral role, and their active participation in various aspects. **Key Words:** Women ،Sharing ،elections ،Enable

- **المقدمة :**

كانت ولا تزال المشاركة الانتخابية للمرأة ونسبة تمثيلها في مواقع صنع القرار من أهم المؤشرات الدالة على تطور مكانتها بحسب المعايير التنموية في أي بلد من البلدان وعلى الرغم من مشاركتها في المجالات المختلفة داخل المجتمع ومنها المجال العام وخاصة القطاع الحكومي وتزايد قوة تأثيرها في سياسات العمل المحلي ، فضلاً عن نجاح قلة منهن في الارتقاء إلى المناصب العليا والقيادية.

* جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية_ n9356135@gmail.com.

لذا سوف نوضح في هذا البحث اهم التحديات الموضوعية التي تتمثل بالسياسية والاجتماعية، والتحديات الذاتية التي تواجه المرأة في مشاركتها الانتخابية.

- **أهمية البحث :** تأتي أهمية دراسة المشاركة الانتخابية للمرأة، من كونها موضوعاً يشغل الساحة السياسية في المجتمع خاصة بعد ان شهدت هذه المشاركة تطور كبير وزيادة ملحوظة بعد التغيير السياسي عام (2003)، إذ تشكل هذه المشاركة ظاهرة مهمة في واقع المجتمع العراقي, الا وهي أثر البيئة الإجتماعية بكل مكوناتها المختلفة على المشاركة السياسية للمرأة، وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها القاء الضوء على البيئة الإجتماعية العراقية ومدى فعاليتها على واقع المشاركة السياسية للمرأة سلباً وايجاباً، والوقوف على الوسائل والادوات القانونية والدستورية التي يتوجب على المرأة اللجوء اليها للدفاع عن حقوقها وحرياتها، لأجل أن تكون هناك مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة ضمن إطار مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية.
- **هدف البحث :** تهدف الدراسة الى معرفة التحديات التي تقف في وجه المرأة من الدخول الى الأدوار التي تؤلها للمشاركة في صناعة القرار.
- **اشكالية البحث :** على الرغم من التطورات في جميع مجالات الحياة المختلفة، الا ان المرأة لازالت تتعرض الى القسوة والتهميش، فنجد الصراع المحتدم حول المرأة في المجتمع، والى أي مدى يفترض ان تساهم فيه سواء كانت مشاركتها سياسية او اجتماعية اذ تنطلق الإشكالية من عدة أسئلة اهمها:

-ما التحديات التي تعترض دور المرأة ومشاركتها في الانتخابات؟

-هل أحرزت المرأة العراقية تقدما بعد التغييرات التي حدثت في العراق بعد عام 2005؟

- **فرضية البحث :** تنطلق فرضية البحث من فكرة مفادها،ان المرأة العراقية تواجه تحديات كبيرة موضوعية وذاتية قد أسهمت في الحد من دورها في المجتمع من الناحية الانتخابية(ترشيح وانتخاب).
- **الاطار المنهجي للبحث :** تم الاعتماد على المنهج النظمي

اولا: التحديات الموضوعية

1- التحديات السياسية التي تواجه المشاركة الانتخابية للمرأة (ترشيح وانتخاب):

هناك مجموعة تحديات تعرقل مشاركة المرأة الانتخابية في مجتمعنا العراقي منها:-

أ-النظام السياسي

يلعب النظام السياسي القائم دورا مهما في تحديد مستوى حجم المشاركة للمرأة في الحياة السياسية، لذلك الأنظمة التي تتبنى الممارسة الديمقراطية نلاحظ ان حجم المشاركة للمرأة يكون فعال ومؤثر في وحدات صنع القرار السياسي، على النقيض من ذلك في الأنظمة الشمولية والاستبدادية تكون نسبة المشاركة

للمرأة محدودة ان لم تكن معدومة ، ومثال على الأنظمة الاستبدادية في بلدان العالم الثالث ، او البلدان التي تحت.[1] ان طبيعة النظام السياسي قد تكون احد تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة، او قد تعمل على التمييز ضد المرأة وترسيخ لدى السلوك الذهني للسياسيين هذا التمييز، اذ ان النمط السائد في المستويات القيادية والأحزاب السياسية هو نمط الرجولي الذي يعمل تقليل دورها ، وهذا ما يعيق تمكينها سياسيا ويضعف من المشاركة الانتخابية لها.[2]

ان ممارسة المرأة لحقوقها السياسية والقانونية وتمكنها من تحقيق مكانتها السياسية ودورها السياسي في الدولة والحكومة العراقية ، تتطلب الاعتماد على عدة سياسات وآليات قانونية وسياسية أهمها تطبيق الاحكام بحذافيرها في الميادين والقضايا المتعلقة بالعدالة بين الجنسين أهمها حق الوصول المتساوي الى التعلم والتدريب ، الحق في الملكية الخاصة ، الحق في الوراثة، الحق في التعامل ككيان مستقل في العلاقات التعاقدية، الحق في الامن والحق في الحياة بحرية بعيدا عن أي شكل من اشكال العنف سواء خاص او عام، الحق في الرعاية الصحية، حماية النساء الحوامل والامهات، العمل على تعديل القوانين لاسيما المتعلقة بالعمل والاحوال الشخصية الامر الذي يمكنها من الحصول على حقوقها مضمونا لا شكلا، اصلاح النظم السياسية والانتخابية على حد سواء، تطبيق اليات محددة لدعم القيادات النسائية وبناء قدراتها ومهاراتها، تزجيه الاعلام نحو تغيير صورته عن المرأة ورسم صورة إيجابية لمشاركتها السياسية ودعم وصولها الى مواقع صنع القرار في القطاعات كافة، ضمان احترام تشريعات الدولة وكفالة تطبيقها، إعادة النظر ببعض القوانين المعوقة للتطور الديمقراطي عامة ومشاركة المرأة فيها خاصة، تشجيع التنسيق والعمل المشترك ما بين النائبات والنواب في قضايا مختلفة من خلال استخدام وسائل تشريعية ورقابية متعددة، فتكثيف الجهود وتشكيل التكتلات داخل مجلس النواب سيمكن النائبات من الضغط باتجاه اصدار قوانين لمصلحتهن، الدعوة الى مزيد من التفاعل الإيجابي مع مطالب المرأة وحاجاتها.[3]

أما فيما يخص نظام المحاصصة في العراق فقد عرفه بصورة طائفية (مذهبية – عرقية – دينية) منذ انشاء مجلس الحكم عام 2003، بمعنى أنَّ التوافقية احتفظت بمضمون المحاصصة نفسه، الذي يفرض حصول الأشخاص والمكونات على المناصب على أساس طائفي ، بعيداً عن الكفاءة والإخلاص والنزاهة ومفاهيم أخرى كثيرة كان المفروض أن تتوفر بمن يتولون هذه المناصب.[(4)]

---

[1] - م.د.جبار إسماعيل عبد، تمكين المرأة العراقية في المشاركة في الحياة السياسية ما بعد 2003، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد الأول، 2022، ص365.

[2] -ا.د.حمدان رمضان محمد، واقع التمكين السياسي للمرأة العراقية وسبل النهوض بها التحديات ...والآفاق المستقبلية دراسة تحليلية من منظور علم الاجتماع السياسي ، مجلة الأداب ، العدد139، 2012، ص405.

[3] - أ.م.د.ناظم جواد كاظم، لقاء احمد غريب، دوافع المشاركة السياسية للمرأة العاملة ومعوقاتها (دراسة اجتماعية)، مجلة كلية التربية،العدد42، 2021،ص582-583.

[(4)] ميعاد الطائي ، المحاصصة وتقاسم السلطة ، جريدة الاتحاد (الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني) ، السبت، العدد 2975 ، السنة الثامنة عشرة ، 2012/5/19.

وتتميز الديمقراطية التوافقية بمزايا عدة أهمها، حل الصراعات في المجتمعات التعددية، والعمل على منح الأقليات فرصة في المشاركة بالسلطة السياسية، الاندماج بين مختلف مكونات المجتمع، وتعمل الديمقراطية التوافقية على نبذ محاولات الهيمنة من مجموعة واحدة وإلغاء مفهوم الدولة القومية ذات الثقافة الواحدة لأن الشرط الأساسي التي يجب توفره لتحقيق الديمقراطية التوافقية هو الاعتراف بتساوي جميع الثقافات المجتمعية أمام الدولة، وأخيراً إنَّ الديمقراطية التوافقية تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والكفاءة السياسية، ويؤدي إلى تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والفكري للدولة وزيادة رخائها، كما وقد تسهم في الغاء المنافسة السياسية الشديدة بين المكونات ، ومن ثم فأنها ترسخ مفاهيم التعاون والوئام والسلم الاجتماعي والسياسي.[1]

ب-النظام الانتخابي

ان مشاركة المرأة في النظام الانتخابي نلاحظ هناك فجوة بين حصول المرأة على حق الانتخابات وممارستها لهذا الحق وتأثيرها في مراكز صنع القرار السياسي، وهناك نوع من التهميش والاقصاء لدور المرأة العراقية في مواقع صنع القرار ، اذ يؤشر النظام الانتخابي مدى القصور في الرؤية العلمية للمرأة ودورها في المجتمع، ومدى الجهل والتخلف الذي يعانيه المجتمع، ومن أسباب الغياب النسبي الى مشاركة المرأة في النظام الانتخابي يعود الى عقبات بنائية ثقافية تمنع تحقيق المساواة بين الرجال والنساء ، على الرغم من التطورات والتحولات السياسية التي جرت في العراق والدول العربية خلال العقدين الماضيين بقيت الفرص السياسية المتاحة للمرأة محدودة جدا ففشلت المرأة في المنافسة الحرة في الانتخابية والبلدية وهذا يعود الى عدم ثقة المجتمعات بقدرة المرأة في العمل السياسي الذي هو من اختصاص الرجل.[2]

ان القوانين الانتخابية التي طبقت بالعراق بعد عام 2003 ، الزمت الأحزاب السياسية بالأخذ بنظام الكوتا بالقوائم الانتخابية ، اذ نص اول قانون انتخابي على ذلك وهو امر سلطة الائتلاف رقم 96 لسنة 2004 اذ جاء فيه (يجب ان يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن اول ثلاث مرشحين في القائمة ، كما يجب ان يكون ضمن أسماء اول ست مرشحين على القائمة امرتين على الأقل (امر سلطة الائتلاف رقم 96 لسنة 2004 الملغي ، القسم (4) المادة (3)، وجاء بنص مشابهه كل من قانوني الانتخابات رقم 16 لسنة 2005 (قانون الانتخابات رقم 45 لسنة 2013 ، المادة (13) البند أولا الملغيين ، ونص قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة (2020)، النافذ على ان (يشترط عند تقديم القائمة المفتوحة ان يراعى

---

(1) علي عباس خلف، الديمقراطية التوافقية دراسة دستورية في دستور جمهورية العراق لسنة 2005، مجلة كلية المأمون، العدد 31، 2018، ص 89-90.

2 -هدى مثنى ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2008، ص

تسلسل النساء بنسبة امرأة بعد ثلاث رجال (قانون انتخابات مجلس النواب رقم 9 لسنة 2020، المادة (14).[1]

ولمواجهة هذا الواقع استخدمت بعض الدول أساليب التمثيل النسبي للنساء في برنامج الكوتا ولتعينهن في المجالس البلدية وبعض المراكز السياسية والقيادية ومن معوقات مشاركة المرأة العراقية في النظام الانتخابي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالأنظمة الدكتاتورية التي سادت بلدنا إضافة الى ان سيطرة الحزب او الكتله على النائبات كان له الأثر الواضح المعرقل لنشاطهن، إضافة الى الخوف والحرص على عدم مخالفة الكتله او الحزب في التصويت هو احد المعوقات التي اضعف من دور المرأة ووظيفتها داخل النظام الانتخابي والبرلمان وان سيطرة الأحزاب والكيانات تؤثر على حرية المرأة وتقيدها من ايداء المداخلات او المناقشات القانونية وبتالي مازال التهميش مستمرا.[2]

اذ يمكن إيجاد تقييم للمشاركة الانتخابية للمرأة في ظل النظام الجديد التي أدى إلى زيادة نسبة المشاركة بسبب وجود نظام (الكوتا) التي جعل للمرأة نسبه في المشاركة، التي تمكنت المرأة من خلاله على توسيع قاعدة مشاركتها، قياساً في السابق قبل عام2003.[(3)]

بناء على ذلك ، ففي ضوء هذه التحديات وعدم تمكين المرأة ففي الأحزاب السياسية لم نشهد وجود امرأة رئيسة او نائبة، كما ان الأحزاب السياسية لم تعلن عن نسبة تمثيل النساء في عضويتها.

ج- سوء الوضع الأمني

ان الاستقرار الأمني لأي بلد ينعكس إيجابيا على حجم ومستوى المشاركة الانتخابية للمرأة ، لذلك فان ما شهده العراق بعد 2003، أي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والذي كان احدى نتائجه سيادة الفوضى والاضطراب وانعدام القانون[4]، مما أدى الى سوء وتدهور الوضع الأمني في جميع انحاء البلاد، وبالتالي أدى بدوره الى ضعف حجم المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2003.[5]

يعتبر التغيير السياسي في العراق والاتجاه نحو الديمقراطية جاء ممزوجاً بالعنف، إذ يشهد العراق ومنذ عام ٢٠٠٣، بشكل يومي ارتفاعاً لوتيرة العنف في ظل الأوضاع السياسية والنزاعات المسلحة في البلاد، إذ يشكل اختطاف النساء من أكبر القضايا التي تبث الرعب عند الأسر وتعوق مشاركة المرأة في جميع مناحي الحياة، وعند قيام العصابات بخطف النساء والمطالبة بفدية فان الأهالي لن يترددوا من تقديم الفدية لتعلق الأمر بشرف العائلة، وعدم وجود احصائيات دقيقة عن عدد النساء اللواتي تعرضن للخطف

[1] -أ.م.د.سهى حمي ،د سليم الجمعة، م.د.بيداء عبد الجواد العباسي،الكوتا النسائية في الانتخابات العراقية، مجلة دراسات اقايمية، العدد53، سنة 2022، ص267-268.

[2] - أ.م.د.ناظم جواد كاظم، لقاء احمد غريب، دوافع المشاركة السياسية للمرأة العاملة ومعوقاتها (دراسة اجتماعية)، مصدر سبق ذكره، ص582-583.

[(3)] هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص80.

[4] -لقاء ياسين حسن، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد 2003، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية –المرأة، 2016،متوفر على الرابط ادناه:
https://democraticac.de/?p=37298,Accessed

[5] -هدى محمد مثنى ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد 2003،مصدر سبق ذكره، ص 81.

بعد عام 2003 نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية، ومعظم الأسباب تعود إلى عدم قيام أهالي الضحايا في تسجيل الحوادث بمراكز الشرطة والأجهزة الأمنية وقيام الأهل بالاعتماد على أنفسهم في التعامل مع الخاطفين، لأنها تعدّ من الموضوعات الحساسة لارتباطها بقيم شرف العائلة وفقدان الثقة بالأجهزة الأمنية، وكذلك ظهور بعض الجماعات المتشددة دينياً التي لا تعترف ب81المرأة وحقها في المشاركة السياسية، وقد تعرض الكثير من النساء الناشطات في منظمات المجتمع المدني أي التهديد أو القتل وكان لهذا الوضع تأثير على مشاركتهن في الحياة السياسية، وإنَّ التقرير الذي صدر عن وزارة حقوق الإنسان أنَّ النساء الناشطات بمجال العمل المدني في كثير من الاحيان يتعرضن للمحاربة.[1]

لقد تأثر بعد 2003 صعودا تصاعد مستوى العنف والصراعات في العراق، حيث تعرضت المرأة الى كل اشكال العنف والتهديدات ، ومنها التهديد بالقتل والخطف، لذلك أصبحت المرأة من اكثر الضحايا المدنيين عرضة للابتزاز والاغتصاب وبالأخص عام 2006، وشهد هذا العام تصاعد وتيرة العنف الطائفي والذي انعكس سلبا على مكانة المرأة او مشاركتها في الحياة السياسية، اذ واجهت المرأة بعض التحديات التي فرضت على واقع المجتمع العراقي بشكل عام ، فكان للمرأة نصيب من هذه التحديات ، ولعل من أهمها ظهور الأفكار المتطرفة التي جاءت بها الجماعات الإرهابية المسلحة والتي القت بظلالها سلبا على تحجيم مشاركة المرأة في عملية صنع القرار السياسي في العراق بعد عام 2003.[2]

تعرضت العديد من النساء المرشحات للانتخابات للتهديد بالتصفية من قبل تنظيم القاعدة وعصابات داعش الإرهابية التي احتلت مدينة الموصل والانبار وصلاح الدين عام 2014، فبعد ما دخلت داعش الإرهابية لتلك المدن قامت بتصفية العديد من النساء اللاتي رشحن انفسهن او النائبات وكل ذلك كان له مردود سلبي على احجام النساء من الدخول لقبة البرلمان لو من اعتلاء المناصب الوزارية.[3]

2- <u>التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة في المشاركة الانتخابية (ترشيح وانتخاب):</u>

اذ تساهم العوامل الاجتماعية في الحد من مشاركة المراة انتخابيا وذلك من خلال سيطرة القيم والأعراف الاجتماعية المبنية على التمييز بين الرجل والمراة والتي تعتقد ان دور المراة يقتصر على العمل في المنزل والاهتمام بالاولاد ورعايتهم في حين ان العمل في الانتخابي هو بيئة غير امنه لها وهي من اختصاص الرجل،[4] وهناك وحدات اجتماعية تؤثر على المرأة وهي كالآتي:-

أ-**الاسرة:-** تَعد الأسرة الوحدة الإجتماعية الأولى التي يحتك بها الأفراد بشكل مباشر ومستمر،كما تَعد المحيط الإجتماعي الأول الذي تنمو فيه أنماط وأشكال التنشئة الإجتماعية لتشكل حياة الفرد

---

[1] شروق كاظم، عزوف المرأة عن المشاركة السياسية، مجلة البحوث التربوية والنفسية ، العدد8 ، 2006، ص176.

[2] - زينب الملاح ، العنف الأسري في العراق....أسباب الظاهرة المستفحلة وطرف خيط النجاة، نون بوستن، 2020/4/25، متوفرة على الرابط ادناه
https://www.noonpost.com/content/36786

[3] -أ.م.د.سهى حميد سليم الجمعة،م.د.بيداء عبد الجواد العباسي،الكوتا النسائية في الانتخابات العراقية،مجلة دراسات إقليمية، العدد53، 2022.

[4] -خالد حساني، حماية الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري، مجلة المجلس الدستوري، العدد52، 2013، ص58.

مستقبلاً،لاسيما فيما يتعلق بتكوين شخصيته من الناحيتين السياسية والإجتماعية،فأنَّ الأسرة تعمل على غرس أسس ومعايير البيئة الإجتماعية من التعاليم الدينية والعادات والتقاليد والقيم والأعراف،التي يتم عن طريقها تفاعل الأفراد داخل الأسرة وخارجها،فضلاً عن نقل المعارف والخبرات والنماذج السلوكية من الإباء الى الأبناء،والتي تشكل فيما بعد نوع من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية،نتيجة لترسيخها في نفوسهم فيلتزمون بقيمها وإتجاهاتها يعدها معايير إجتماعية لسلوكياتهم في المجتمع.[1]

تعتبرالتنشئة الاجتماعية للأسرة مبنية على تقسيم نمطي للأدوار بين الرجل والمرأة وخذا بسبب محدودية مبادرة المرأة للعمل في المجال السياسي،[2]حيث تعدّ الدوافع الاجتماعية في إطار التنشئة التي تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة وخاصة الاسرة لكونها المؤسسة الاجتماعية الأولى الحاضنة للفرد والأكثر تأثير وليس كما هو الحال في عصرنا، إذ أصبحت الأسرة مجرد مؤسسة للإنتاج البشري، وإن الدوافع الاجتماعية مهمة للمرأة لأنها تعمل على تحفيزها ودفعها للعمل وجعلها تدرك أهمية العمل في حياة الانسان، أو الشعور بوجود وقت فراغ يمكن أن تستغرقه بالعمل، والبعض يطمح بالحصول على المركز الاجتماعي الأعلى من أجل تحقيق الذات من خلالها، وكذلك التقدم الاجتماعي الذي يحصل في البلد نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[(3)] إذ يعدّ اختلاف التنشئة الاجتماعية الأولية في العائلة، والمدرسة تسهم في غرس أحكام قد تكون خاطئة مرتبطة بالأنوثة والذكورة وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، فضلاً عن ذلك وجود اختلاف في طبيعة العمل في المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية، جميعها تساهم بتشكيل تحديات في تمكين المرأة سياسياً وانتخابياً، فتؤدي القيم الاجتماعية إلى تقسيم الحقول الاجتماعية بالعمل بشكل عام والعمل السياسي بشكل خاص بين المرأة والرجل في طريقة غير متكافئة فتؤدي إلى جعل السياسة والانتخابات للرجال فقط ، نتيجة وجود تلك الفوارق الاجتماعية فيصبح المجال السياسي مقصوراً على الرجال، بشكل أو باخر قد تسهم الفوارق الاجتماعية مع السياسات المتبعة إلى صعوبة المحافظة على الديمقراطية.[(4)]

أن شخصية المرأة وطريقة تفكيرها وتوجهاتها هي نتاج التنشئة الإجتماعية والثقافية للأسرة، إذ لا تتحدد فيها الفوارق والادوار الإجتماعية وتقسيم العمل بين الجنسين فحسب،بل يتحدد أيضاً هامش الحرية المسموح به، فلا يوجد هناك حتم بايولوجي أو نفسي يحتم ذلك الشكل الذي تُمثله المرأة في المجتمع والحياة السياسية خاصة، بل أنها الأسرة وثقافتها هي التي أنتجت ذلك الشخصية، بذلك يكون للتربية والتنشئة الاسرية الأساس الحاسم في تشكل شخصية المرأة وتحديد أدوارها ووظائفها الإجتماعية والسياسية، وكثيراً ما تعتقد المرأة أن المشاركة في الأمور السياسية والتفوق والحنكة الدبلوماسية وإدارة

---

[1] -احمد محسن عليان، البيئة الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003،رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة النهرين، 2019 .

[2] -د.محمد اليعكوبي، المرأة المغربية بين حق التصويت وحق الترشيح، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية،العدد38، 2002،ص38.

[(3)] ناظم جواد كاظم، لقاء احمد غريب، دوافع المشاركة السياسية للمرأة العاملة ومعوقاتها(دراسة اجتماعية)،مصدر سبق ذكره ، ص575.

[(4)] باسم كريم سويدان، تمكين المرأة سياسياً في الديمقراطيات الناشئة (المرأة العراقية انموذجا")، مجلة قضايا سياسية، العدد52، 2018 ، ص30.

الشؤون العامة أمور خاصة بالرجال، في الوقت الذي يكون فيه نصيبها عمل عادي خارج المنزل ومهمتها الأساسية العناية بشؤون المنزل وتربية الأطفال، فهي بذلك لا تطمح لان ترتقي بأهميتها الإجتماعية والسياسية ألى مستوى الرجل، لان طبيعة تنشئتها داخل الأسرة تحدد لها أدوارها مُنذ البداية، فهي محرومة من اتخاذ القرارات، الأمر الذي شكل عائقاً دون منحها فرصة لتطوير ذاتها، ومشاركتها في المجال السياسي ، وبذلك تُشكل الأسرة وطرائق تنشئتها الأساس في نظرة المجتمع لموقع المرأة في المشاركة السياسية وقدرتها على صنع القرارات والتأثير في الأخرين، وعلى هذا يتحدد لها مقدار المشاركة والقوة السياسية المتاح لها امتلاكها ومن ثم ممارستها.[1]

ب-العادات والتقاليد والأعراف :- أن العادات والتقاليد والأعراف الإجتماعية لها تأثير كبير على مشاركة المرأة السياسية، ذلك لان هذه العادات والتقاليد هي التي تؤسس لنظرة المجتمع ومدى تقبله لعملها ولمشاركتها في الحياة السياسية، ومدى وصولها لمراكز صنع القرار وتولي المناصب العامة، لكن لكل مجتمع عاداته وتقاليده المختلفة الخاصة به دون غيره والتي تعتمد على احواله واوضاعه وقيمه الحضارية، وهذا ما سوف يتم البحث فيه من لمعرفة مدى تأثير العادات والتقاليد والأعراف الإجتماعية في المجتمع العراقي على المشاركة الانتخابية للمرأة بعد عام 2003.

أن ما تنتجه ثقافة المجتمع من عادات وتقاليد وأعراف إجتماعية تُمثل محددات لسلوكيات الأفراد وتوجهاتهم، إذ يعيش الفرد وينشأ في مجتمع يتلقى من خلاله أفكار وسلوكيات وتصورات عديدة يكتسبها من ثقافة هذا المجتمع, من خلال عملية التنشئة الإجتماعية إذ يتلقن قواعد مجتمعه ومعاييره الإجتماعية ودورها التنظيمي من خلال توجيه السلوك الفردي والجماعي،فتقدم العادات والتقاليد والأعراف صورة متكاملة عن طبيعة هذا المجتمع وعن طبيعة الحياة فيه، ذلك لان من خلالها يمكن فهم الثقافة العامة وما يدور في فلكها من معايير إجتماعية يؤمن بها الأفراد فهي تعبير عن الأفكار والقيم التي يكتسبها ويتوارثها الخلف من السلف.[2]

حيث نرى ان هذا العامل من اهم العوامل تأثيرا على مشاركة المرأة انتخابيا لانغراس القيم والأعراف في نفوس المجتمع العربي والذي يرفض مساواة الرجل بالمرأة حتى لو نصت الدساتير وحثت المواثيق والاتفاقات الدولية على ذلك، فتمكن المرأة لايحل فقط بل لابد من التطبيق في الواقع عن قناعه ، وذلك عن طريق نشر الوعي الثقافي في هذه المجتمعات بأهمية دور المرأة في صنع القرار وعدم الانتقاص من كفائتها او وضعها في مرتبة اقل من الرجل ، وادراج ذلك في المناهج التعليمية لأحداث تغيير في الفكر نحو حقوق المرأة الانتخابية.[3]

[1] -حمدان رمضان محمد، ضعف المشاركة السياسية للمرأة الموصلية، مجلة اداب الرافدين،العدد48، 2007، ص9-10.
[2] -احمد محسن، البيئة الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعدعام 2003، مصدر سبق ذكره ، ص211.
[3] -م.د.سهاد عبد الجمال عبدالكريم، تمكين المرأة من الحقوق السياسية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد40،ص 225.

المجتمع العراقي مازال بكل أنماطه المعيشية تحكمه سلسلة من القيود تتمثل بالأعراف والتقاليد والقيم الثقافية المتوارثة عبر الأجيال مما جعلها تكون هويته الثقافية الذي تفرض في الوقت ذاته سيطرتها بتحديد طبيعة تقسيم العمل من جهة والعلاقة بين الجنسين من جهة أخرى، مما يؤدي إلى خلق فروقات بين الرجل والمرأة تكرسه الثقافة والممارسات المنبثقة وانماط السلوك عنها، والعلاقة بين التمييز والثقافة هي غير ساكنه بل إنها تتصف في ديناميكية تعكس آثار ونتائج التحولات العامة المتعارف عليها في المجتمع متفاعلة مع المعتقدات الدينية الأمر الذي يمكنها من أن تعيد باستمرار تحديد سلوك ومواقف الفرد والجماعة من المعتقدات الثقافية نفسها، وتؤثر العلاقة الدينامية بمجمل التصورات الذي تتعلق بالمرأة والأسرة بصفة عامة، ويقوم المجتمع في ممارسة هذه الأشكال التمييزية المترسخة في البنى الذهنية التقليدية والموروثات الثقافية ضد المرأة منذ ولادتها متعرضة لها في كل ظروفها وأحوالها.[1]

من خلال ما تقدم يمكن القول... ان العادات والتقاليد والأعراف الإجتماعية السائدة في المجتمع العراقي كان لها الأثر الأكبر في الحد من مشاركة المرأة في الحياة السياسية عامة والانتخابية خاصة، لأن خروجها الى المجال السياسي يعني تهديداً للصيغة العلائقية القائمة على ذكورية المجتمع والتي قد تحدث اختلال في مبدأ تقسيم الأدوار والواجبات بينهما، فهذه العادات والأعراف والقيم التي أسست لها ثقافة المجتمع قد منعت المرأة من تولي المناصب العامة والمهمة في السلطة السياسية، وحجمت دورها ومشاركتها السياسية سواء من حيث التصويت في الأنتخابات أو من حيث الترشح او من حيث الوصول الى المناصب القيادية، بذلك فأنَّ ضعف مشاركة المرأة السياسية في المجتمع العراقي يعني أن هذه العادات والتقاليد والأعراف ماتزال فاعلة ومؤثرة وهي التي توجه الأفراد في سلوكهم الرافض لمشاركتها، فواقع المرأة سيضل منجر بهذه العادات والتقاليد الإجتماعية مادامت مترسخة في عقلية الأفراد وطريقة تفكيرهم، وما يزيد من خطورة هذه الثقافة التقليدية بوصفها عائقاً امام تطور وضع المرأة العراقية في المجال السياسي هو أن المرأة نفسها تتبنى هذه الثقافة وتؤمن بها وتعدها من قبيل الثوابت، الأمر الذي أدى الى تراجع وضعف مشاركتها السياسية والانتخابية.

ثانيا: التحديات الذاتية التي تواجه المرأة في المشاركة الانتخابية

بالإضافة الى التحديات التي سبق ذكرها فهناك تحديات تواجه المرأة ذاتها تؤثر ذلك على عملها وبرامجها وسياساتها وهي كالآتي:-

[1] -نورمشتاق حسن، منظمات المجتمع المدني والمشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005، رسالة ماجستير غير منشورة،2021 ،ص93.

1- النمط الذكوري للسياسة :- ان النمط الذكوري للسياسة بحسب (اريش فروم) فان العلاقة ذات النزعة الابوية هي علاقة استبدادية تسليطه قد تؤدي الى استجابات متعارضة فهي تؤدي الى الخضوع الزائد عن اللزوم وتسلط.[1]

وان هذه العلاقة التسلطية تلغي الحرية مثلما تلغي الحوار والتفاهم في الاسرة وفي المجتمع وكذلك في السلطة أي تلغي السياسة ويلاحظ العلاقات التسلطية في الاسرة الى الثقافة حمت المرأة وقبول ممارسة التمييز ضدها يؤدي إحساس المرأة ذاتها تقاوم التغيير والتطور والاضطهاد النوعي الذي يقوم على تفوق الرجل على المرأة وهيمنة عليها من اجل تحقيق مصالحة الخاصة والعامة التي أدت الى طمس شخصية المرأة والتقليل من أهميتها ودورها الاجتماعي واستلاب شخصيتها في الأخير مما سبب عدم التكامل والتكافل الاجتماعي بين الجنسين إضافة الى اضطهاد القانون الذي ينبثق من الاضطهاد الابوي والذي ينعكس على القوانين الوضعية والعرقية التي تضطهد بدورها المرأة في حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذا ما يعيق تقدمها ومساراتها مع الرجل في الإنسانية.[2]

2- سيطرة الحزب او الكتلة على مشاركة المرأة: كان لهذا العامل الأثر الواضح المعرقل لنشاطهن، اذ ان الالتزام والحرص على عدم مخالفة الكتلة (الحزب)في التصويت ، كان احدى التحديات الذي اضعف دور النائبة ووظيفتها داخل البرلمان ، حيث ان الالتزام الحزبي والايديولوجي سمة واردة في الحياة الحزبية، الا ان السمة اخذت بعدا أوسع في سيطرة الأحزاب والكيانات على النائبات العراقيات بشكل مجحف ومبالغ فيه، حيث فقدت النائبات حريتها التامة وأصبحت أسيرة حزبها، اذ تعتبر هذه الصعاب من التحديات التي تعرضت ولا زالت تتعرض لهن النائبات كانت من اهم الأسباب التي ابعدتهن عن مصدر صناعة او اتخاذ القرار التي تحدث التغيير في اتخاذ التشريعات والرقابة داخل المجلس.[3]

3-اصلاح وتعزيز وعي المرأة :- هناك عدم وعي وضعف في مستوى المعرفة والقناعة لدى المرأة نفسها بحقوقها وحرية اتخاذها للقرار منذ الصغر ومرور بمرحلة المراهقة اذا وجدت قناعة تامة بان قرارها يجب ان يكون بيد غيرها،[4] وهي من التحديات النفسية التي تؤثر على شخصية المرأة وتقلل من امكانيتها وقدراتها .فضلا عن ارتفاع الامية في صفوف النساء اذ يلاحظ ان هنالك علاقة طردية بين تمكين المرأة والتعلم، والتعليم عامل مهم من عوامل تمكين المرأة ومن اهم مؤشرات التمكين، لذلك لكي تحصل المرأة على حقوقها السياسية بشكل صحيح يجب ان تتخطى الأمية وتسعى الى التعلم والتعليم والثقافة ، فهو

---

[1] - أ.م.د.ناظم جواد كاظم، لقاء احمد غريب، دوافع المشاركة السياسية للمرأة العاملة ومعوقاتها (دراسة اجتماعية)، مجلة كلية التربية،العدد42، 2021،ص582-583.

[2] - المصدر نفسه، ص582-583.

[3] -أ.م.د.ازهار محمد عيلان، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014-الواقع والتحديات-، مجلة دراسات دولية، العدد 62، 2015، ص82.

[4] -أ.د.حمدان رمضان محمد، واقع التمكين السياسي للمرأة العراقية وسبل النهوض بها-التحديات ...والآفاق المستقبلية دراسة تخليلية من منظور علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره ، ص407.

الحجر الأساس لممارسة حقوقها وترقيتها فضلا عن استحداث ورشات عمل خاصة في مجال تمكين المرأة سياسيا من قبل الحكومة لتطوير مستواها ووعيها الثقافي بحقوقها.[1]

اذ تعد نظرة المرأة لنفسها يعني تقيمها لنفسها وذاتها او لنفسها بأدنى واقل حقوقا والأكثر واجبا مما يجعلها ذلك بالدرك الأسفل، لان النظرة الإيجابية لذاتها تعطيها واقعا وماضيا وقدرة على المواجهة ، اذ يرى افلاطون ان قيام الانسان على تربيته لذاته يعد افضل بكثير من قيام الاخرين على تربيته، وذلك انه يربي نفسه على قناعاته الإيجابية الذي يرى فيها تطور ذاته والتي يعمل على اكتساب المهارات والسلوكيات الإيجابية والتقيد بها ونبذ السلوكيات والأمور السلبية والابتعاد عنها حتى يتمكن من تطوير ذاته والارتقاء بنفسه وان تطور الذات هي عبارة عن أفكار ظهرت مع ظهور التنمية البشرية.[2]

4-ضعف الثقافة السياسية للمرأة:- تعد الثقافة السياسية للمرأة ناتجة من الثقافة الاجتماعية السائدة ومنها الثقافة الشعبية التي تختلف من مجتمع الى اخر وتختلف في المجتمع الواحد نفسه التي ترمي بثقلها على المواطنين اناثا وذكورا على سواء التي تنطلق في وصية الرجل وسلطته على المرأة وتكرس قسمة الأدوار التاريخية بين الجنسين عبر تحديد دور المرأة ضمن الاسرة مقابل دورها السياسي والانتاجي والتغييري هو ما يلقي كامل الأعباء الاسرية على عاتق المرأة إضافة الى سيطرة النظام الذكوري (الابوي) على العادات والتقاليد المجتمعية السائدة والموروث الاجتماعي وضعف قواعد استقلالية المرأة وتبعيتها الدائمة للرجل مما يزيد من صعوبات مشاركتها المستقلة وحقوق الانسان وغياب الثقافة الديمقراطية وشيوع ثقافة الاستبداد والتسلط تحرم المرأة من الانتخابات الحرة وتزيد من حرمانها من المشاركة والتمثيل واضافة الى غياب ثقافة المشاركة في الحياة السياسية لدى المرأة إضافة الى عدم ادراك ثقافة المساواة والديمقراطية وحقوق الانسان لدى المرأة مما اثر سلبا على سير الثقافة الانتخابية لدى المرأة نتيجة عدم التمكن والتدريب وتشجيعهن على الانخراط بالشأن السياسي خاصة، فيلاحظ على الرغم من الإصلاحات التي جريت الا ان التمييز بين الجنسين مازال موجودا ومنتشرا، حيث لاتزال المرأة العراقية ممثلة تمثيلا ناقصا في ظل سياسة تعرف بهيمنة الحزب كما يعوق حق المرأة في المشاركة في الانتخابات، الى جانب اعتمادها على الرجل اجتماعيا واقتصاديا، واستمرار تفشي العقلية الذكورية والثقافة الابوية التي لا تثق بالقدرات القيادية للمرأة.[3]

---

[1] - م.د.سهاد عبد الجمال عبدالكريم، تمكين المرأة من الحقوق السياسية، مصدر سبق ذكره ، ص226-227.

[2] -أ،م،د،ناظم جوادكاظم،لقاء احمد غريب،دوافع المشاركة السياسية للمرأة العاملة ومعوقاتها (دراسة اجتماعية)، مصدر سبق ذكره ، ص579.

[3] -- المصدر نفسه ، ص583-584.

ان الثقافة السياسية للمرأة نجدها ضعيفة على الرغم من وجود وسائط حديثة في الاعلام، وذلك يعود الى كثرة الأعباء المكلفة بها المرأة اسريا او بسبب منع الرجل لها في استعمال وسائل التواصل الحديثة يؤدي الى غياب الثقافة القانونية والسياسية لها .[1]

5-ضعف الثقة بالنفس:- وهي من العوامل النفسية المهمة والمدمرة على شخصية المرأة خصوصا في المرحلة تكوين شخصيتها لان ثقة المرأة بنفسها وقدرتها عامل مهم يؤثر في شخصيتها وتحصيلها وانجازها ، المرأة التي تكون لديها الثقة بنفسها وقدراتها وتخاف من المبادرة بأي عمل او انجاز خائفة من الفشل والتأنيب لذلك نجدها مترددة في القيام بأي عمل، والاحساس بالضعف يأتي نتيجة معاناة المرأة النفسية وانها بحكم التنشئة الاجتماعية واقتناعها بامكانيتها المحدودة مما يعزز عدم الرضا في الحياة.[2]

6-النظرة التشائمية عن السياسة:- نظر الفلاسفة الى التشاؤم كمذهب فلسفي يقوم على أساس ان كل ما في الحياة شر، وان العالم يعتريه النقص كمثل الزلازل والبراكين والمصائب، وان الانسان نفسه مفطوم اما على التشاؤم او على التفاؤل واكثر الناس مع التشاؤم وترتبط العديد من المفاهيم بالتشاؤم منها القلق، وحيث تدل الخصائص الأساسية له على توقع الاجر السلبية في شتى مجالات الحياة واليأس والكأبة وهي حالة وجدانية وتتسم بتوقعات الفرد السلبية نحو اتجاه، والمستقبل وخيبة الامل والتعاسة.[3]

كما ان هؤلاء الافراد يتخذون دائما موقف الشخص المدافع عن التشاؤم مذهبا ومنهجا في سلوكه، ولا يبدو انهم يعانون من ضعف في قدراتهم اوفى مستوى أدائهم نتيجة لاتجاههم السلبي هذا وغالبا ما يكون اداؤهم في الواقع على مستوى جيد ولكن من المحتمل ان ينخفض مستوى أدائهم في بعض الاعمال نتيجة لنظرتهم المتشائمة الى الأمور، كما يعود التشاؤم في حياتنا السياسية العربية والعراقية بالخصوص لغياب الديمقراطية في معظم دولنا، إضافة الى حكومتنا تستهان بالرأي العام ولا تقبل نقاشا نقديا لسياساتها.[4]

7- التحديات الوظيفية:- وهي من التحديات التي لها علاقة بمستوى رغبة المرأة في المنصب القيادي واكتساب المهارات ، وقدرتها على تحمل المسؤوليات ، وثقتها بنفسها. وان من اهم التحديات الشخصية هي رؤية المرأة القيادية في صعوبة التوفيق بين الالتزامات العائلية والاجتماعية ومتطلبات العمل القيادي، ومن ثم ضعف الرغبة لدى المرأة في اكتساب المهارات القيادية لا بل الكثير يرى ان السبب الأساسي الذي يقف عائقا امام المرأة هو تدني رغبتها بتولي موقع قيادي بسبب الشعور المتوارث عندها بالضعف ولتقييد المجتمعي الكابت لقدراتها.[5]

---

[1] -أ.د.حمدان رمضان محمد، واقع التمكين السياسي للمرأة العراقية وسبل النهوض بها التحديات...والآفاق المستقبلية دراسة تحليلية من منظور علم الاجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره ، ص407.

[2] - أ،م،د،ناظم جوادكاظم،لقاء احمد غريب،دوافع المشاركة السياسية للمرأة العاملة ومعوقاتها (دراسة اجتماعية)،مصدر سبق ذكره ، ص579.

[3] - المصدر نفسه ، ص579.

[4] -المصدر نفسه، ص580.

[5] - م.م.د.سحر قدوري عباس، تقييم واقع إعاقة ممارسة المرأة العراقية للقيادة الإدارية ومساهمتها في منظمات المجتمع المدني، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد21-20،ص 175.

8-غياب الوعي السياسي والمعرفة القانونية للمرأة:- ويتمثل هذا الجانب في ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة واشتداد الصراع فيما بين الأحزاب السياسية، اذ يؤدي الى ضعف تمثيلها وتهميشها على الرغم من إقرار نظام الكوتا (الحصص) فمعظم الأحزاب السياسية في الدول العربية لا تقدر دور المرأة وتعتمد على المشاركة الشكلية لها في مناصب متفرقة هنا وهناك.[1]

ويتضح مما سبق ... ان مفهوم المشاركة الانتخابية للمرأة التي يتضمن (الترشيح والانتخاب) يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم تحقيق الذات او حضورها وتعزيز القدرات في الاختيار الحر والمشاركة، وتتمثل في امتلاك المرأة للقوة لكي تكون عنصرا مشاركا بشكل فعال في مجالات الحياة المختلفة.

- **الخاتمة:**

بعد عام 2003 حصل تغير في النظام السياسي العراقي، واستناداً الى الدستور العراقي لعام 2005، فأن نظام الحكم هو نظام نيابي (برلماني) ديمقراطي، مؤكداً في الوقت نفسه على عدم جواز سن قوانين تتعارض مع مبادئ الديمقراطية، الا ان الاوضاع التي رافقت قيام هذا النظام شكلت ايضاً عوامل وتحديات اعترضت مسيرة مشاركة المرأة الانتخابية.

الاستنتاجات:

شغلت المرأة في العراق حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين في مختلف العلوم الإنسانية، على اعتبار ان المرأة عنصرا مهما وفاعلا في المجتمع، فتوصل البحث الى عدة استنتاجات اهمها:

1-لا تزال مشاركة المرأة العراقية في الانتخابات(ترشيح وانتخاب) محدود ومتدني رغم حقها محفوظ في الجانب التشريعي لكن غير مكتمل في الجانب التنفيذي.

2-ان القيم والعادات والتقاليد لها علاقة بضعف مكانة المرأة في المجتمع وهذا ما يجعلها لا تأخذ مكانتها التي يجب ان تتمتع بها كونها نصف المجتمع.

3-هناك اختلاف وتمايز في أساليب التنشئة الاجتماعية فيما بين الذكور والاناث، الأمر الذي يجعل الذكور يتفوقون من خلال تنشئتهم باحتلال مكانة اجتماعية في المجتمع.

- **المصادر:**

1-Prof. Dr. Jabbar Ismail Abd, Empowering Iraqi Women to Participate in Political Life - After 2003, Anbar University Journal of Legal Sciences, Issue 1, 2022.

2-Prof. Dr. Hamdan Ramadan Muhammad, The Reality of Iraqi Political Empowerment and Ways to Advance It Challenges ... and Prospects An Analytical Study from the Perspective of Political Sociology, Journal of Arts, No. 139, 2012.

[1] - نادية عمران، معوقات قانونية وسياسية للمشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد6، 2017، ص69.

3-Prof. Dr. Nazim Jawad Kazem, Meeting with Ahmed Gharib, Motives for Working Women's Political Participation and Its Obstacles (Social Study), Journal of the College of Education, Issue 42, 2021.

4-The appointment of Al-Ta'i, quotas and power-sharing, Al-Ittihad newspaper (the central national newspaper of Kurdistan), Saturday, Issue 2975, the eighteenth year, 19/5/2012.

5-Ali Abbas Khalaf, Consensual Democracy, a Constitutional Study in the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005, Al-Mamoun College Journal, Issue 31, 2018.6

6-Meeting with Yassin Hassan, Women's Political Participation after 2003, Arab Democratic Center, Research Studies - Women, 2016, available at the following link: https://democrac.de/?p=37298, accessed

7-Huda Muhammad Muthanna, The Political Participation of Iraqi Women after 2003, an unpublished master's thesis, University of Baghdad, 2008.

8-Shrouq Kazem, Women's Reluctance to Political Participation, Journal of Educational and Psychological Research, No. 8, 2006.

9-Zainab Al-Mallah, Domestic Violence in Iraq.... The Causes of the Pervasive Phenomenon and the End of the Thread of Survival, Noon Poston, 4/25/2020, available at the link below https://www.noonpost.com/content/36786

10-Prof. Dr. Suha Hamid Salim Al-Juma'a, Dr. Baida Abd al-Jawad al-Abbasi, Women's Quota in the Iraqi Elections, Dirasat Journal, Issue 53, 2022.

11-Ahmed Mohsen Alyan, The Social, Governmental, Iraqi Environment after 2003, unpublished master's thesis, Al-Nahrain University, 2019.

12-Dr. Muhammad Al-Yaqoubi, Moroccan Women between Voting and the Right to Candidacy, Moroccan Local Community and Development, No. 38, 2002.

13-Basem Karim Suwaidan, Activating Women Politically in Emerging Countries (Iraqi Women as a Model "), Journal of Political Issues, Issue 52, 2018.

14-Hamdan Ramadan Muhammad, The Weakness of the Political Participation of Mosulian Women, Journal of Literature of Al-Rafidain, Issue 48, 2007.

15-Dr. Suhad Abdel-Jamal Abdel-Karim, Women's Empowerment of Political Rights, Journal of the College of Law and Legal Sciences, Issue 40, 2022.

16-Prof. Dr. Nazim Jawad Kazem, meeting with Ahmed Gharib, the motives for political participation of working women and their obstacles (a social study), Journal of the College of Education, Issue 42, 2021.

17-Prof. Dr. Azhar Muhammad Ailan, Iraqi political participation in the 2014 elections - reality and challenges -, Journal of International Studies, Issue 62, 2018.

18-Prof. Dr. Hamdan for Women, Muhammad, The Reality of Iraqi Political Empowerment and Ways to Advance It from Challenges ... and Prospects, An Imaginative Study from the Perspective of Political Sociology, Journal of Arts, No. 139, 2021.

19-M.D. Sahar Qadouri Abbas, Assessment of the reality of women's sports impeding leadership and its contribution to civil society organizations, Center for Studies and Research of the Arab World, No. 20-21.

20-Nadia Omran, Legal and Political Obstacles to Political Participation in the Arab World, Journal of Legal Studies, Issue 6, 2017.

21-Noor Mushtaq Hasan, Civil Society Organizations, for Women, for Women in Iraq after 2005, Master's Unsolicited Thesis, 2021.

22-Khaled Hassani, Protecting the Political Rights of Decision-Makers, Issue 52, 2013.